مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

" الإصلاح السياسي في ليبيا (1969 – 2011):
مقومات استمرارية النظام وأسباب انهياره "

*شكري عاشور السويدي، عبد الحفيظ على فرج، عبد الكريم مسعود محمد ادبيش[1]
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ،جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة النظام الليبي قبل2011 الذي اعتمد على قدراته التوزيعية والتحصيلية والايديولوجية لضمان استمراريته، وهذا منحه درجة عالية من الثبات. في مقابل ذلك، ضعف مؤسسات المجتمع المدني وخضوعها المطلق للنظام، وهذا بدوره أضعف من الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح السياسي. ولكن التحول في النظام الدولي قد حرم النظام من الدعم الدولي السوفيتي، ووضعه في قائمة الدول المارقة التي تسعى الولايات المتحدة لتغيير نظامها. وبدأت الضغوط الدولية تؤتي ثمارها، حيث استجاب النظام السياسي الليبي لمطالب النظام الدولي خاصة في قضية أسلحة الدمار الشامل، حيث أعلن النظام الليبي تخليه عن أسلحة الدمار الشامل، وفتح المنشأت الليبية النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي لقي ردود فعل إيجابية من قبل الغرب، ترتب على ذلك أن زار رئيس الوزراء البريطاني " توني بلير " ليبيا في ابريل 2004، مما يعني انتهاء حالة العداء مع الغرب أيديولوجياً وسياسياً. واعتماد المصلحة أساس للعلاقات الدولية بدلاً من الأيديولوجية. إن استمرار قيادة النظام الليبي قابضة على مفاصل الدولة ومقدراتها، وهو عنصر هام لاستمرار النظام لفترات طويلة دون القيام بأي اصلاحات سياسية، رغم سجله المليء بانتهاك حقوق الانسان. وتكيف النظام الليبي السابق، بقيادة معمر القذافي، مع مطالب الإصلاح السياسي الدولية كان عملية معقدة ومتناقضة، حيث حاول النظام الموازنة بين التمسك بأيديولوجيته السياسية في " النظرية العالمية الثالثة " والحفاظ على شرعيته في الداخل وبين استيعاب الضغوط الدولية لتجنب العزلة والعقوبات.

طرحت الدراسة الفرضية التالية: " أسهمت العوامل الأيديولوجية والتحصيلية والتوزيعية في تعزيز استمرارية النظام السياسي في ليبيا، مدعومة باستخدام القمع السياسي والتحكم في الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى السياسات الفاشلة، مما جعل النظام هشاً أمام موجة الاحتجاجات الشعبية والضغوط الدولية، مما أدى إلى انهياره في 2011 ".

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، محدودية التكيف ومنها الجمود الأيديولوجي، وانعدام الإرادة السياسية للإصلاح، والاعتماد على القوة بدلاً من التفاوض، غياب مؤسسات سياسية قوية يمكن أن تقود عملية الإصلاح السياسي بشكل سلمي ومنظم. أدي رفض التكيف مع المطالب الدولية والمحلية إلى تصعيد التوترات وانهيار النظام في النهاية.

الكلمات المفتاحية: القدرات الأيديولوجية – التوزيعية – الاستخراجية – الضغوط الدولية – الإصلاح السياسي

Political Reform in Libya (1969 – 2011): The Foundations of Regime Continuity and the Reasons for lts Collapse

*Shukri Ashour Alsuwayd and Abdalhafeth Ali Faraj and Abdulkarim Masoud Mohamkmmed Adbeesh[1]

Department of Political Science niversity of Benghazi[1]

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني Shukri.alsuwaydi@uob.edu.ly تاريخ استلام البحث 30ديسمبر 2024
استلام رد المحكمين 25فبراير 2025 - تم قبوله 27 فبراير 2025

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

Abstract

The study examined the Libyan regime before 2011, which relied on its distributive, extractive, and ideological capacities to ensure its continuity, granting it a high degree of stability. In contrast, civil society institutions were weak and completely subordinate to the regime, which in turn weakened internal pressures for political reform. However, changes in the international system deprived the regime of Soviet support and placed it on the list of rogue states that the United States sought to change.

International pressures began to yield results, as the Libyan political system responded to global demands, particularly regarding weapons of mass destruction. The Libyan regime announced its abandonment of such weapons and opened its nuclear facilities for inspection by the International Atomic Energy Agency. This move was met with positive reactions from the West, leading to a visit by British Prime Minister Tony Blair to Libya in April 2004, marking the end of ideological and political hostility with the West. This shift signified the replacement of ideology with interests as the foundation of international relations.

The continued tight grip of the Libyan leadership on the state's resources and institutions was a crucial factor in the regime's prolonged survival without undertaking any political reforms, despite its record of human rights violations. The adaptation of the former Libyan regime, led by Muammar Gaddafi, to international political reform demands was a complex and contradictory process. The regime attempted to balance its adherence to its political ideology, "The Third Universal Theory," with maintaining its domestic legitimacy while also responding to international pressures to avoid isolation and sanctions.

The study proposed the following hypothesis:

"Ideological, extractive, and distributive factors contributed to the continuity of the Libyan political system, supported by political repression and control over security institutions, along with failed policies. This ultimately made the regime fragile in the face of popular protests and international pressures, leading to its collapse in 2011."

The study reached several key conclusions, the most important of which were the limitations of adaptation, including ideological rigidity, the lack of political will for reform, and reliance on force rather than negotiation. The absence of strong political institutions capable of leading a peaceful and organized reform process further exacerbated the situation. The regime's refusal to adapt to both international and domestic demands escalated tensions, ultimately resulting in its downfall.

Keywords: Ideological capabilities – Distributive capacities – Extractive capacities – International pressures – Political reform.

المقدمة:

تُجمع تحليلات الباحثين على الطابع الدكتاتوري لنظام الحكم السابق في ليبيا، بدءاً من دمجه للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في قبضة نخبة غير مسئولة أمام أية هيئات تمثيلية، إلى تغييب القانون والعصف الجسيم المتصل للحريات المدنية والسياسية، وانتهاءً بدعمه للحركات المسلحة في عدة دول والتي بددت موارد البلاد المالية. وفُرض عليه حصار دولي. كل ذلك وغيره أحال البلاد من بلد غني بثرواته وموارده إلى بلد يعاني العوز والبطالة، وانتهت به إلى السقوط في عام 2011م.

يعتبر مطلب الاصلاح السياسي هدفاً وطنياً من قبل القوى السياسية المعارضة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث أضحى تعديل وتغيير واصلاح تلك النظم السياسية العربية بشكل عام والنظم العربية التي وصفت في الماضي بالثورية كليبيا بشكل خاص على أجندة الغرب. ونتيجة لهذا الاهتمام الغربي بعملية الاصلاح السياسي صدرت تقارير دولية عن الأمم المتحدة، كان أكثرها تأثيراً التقريران اللذان صدرا عامي 2002 – 2003م، وكان لهما صدى كبير لدى صناع القرار في

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، لدرجة أن رؤساء الولايات المتحدة قد اعتمدوا على هذه التقارير لرسم تصوراتهم واستراتيجياتهم بشأن النظم السياسية العربية والشرق الأوسط، وتبنت الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير بناءً على فهمها لهذين التقريرين. أزعج هذا الأمر العديد من النظم السياسية العربية التي راحت تتبنى مشاريع وطنية للإصلاح السياسي بدءً من مصر مروراً باليمن وانتهاء بالسعودية ودول الخليج.

دار الجدل بين المثقفين العرب حول مشاريع الاصلاح السياسي ، تحول هذا الجدل السياسي الذي اختلط فيه الداخل بالخارج إلى مؤتمرات علمية ، حيث احتضنت المؤسسة السياسية بعضاً من القوى السياسية والاكاديمية الداعية إلى الاصلاح السياسي ، في حين استمرت بعض النظم السياسية العربية على عنادها ورفضت مشاريع الاصلاح سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى رأس تلك النظم ، النظام الليبي الذي لم يستجيب للضغوط الداخلية والدولية للإصلاح السياسي الداخلي في ليبيا ، حيث استخدم النظام الليبي خطاب الإصلاح السياسي لاستيعاب الضغوط الداخلية والخارجية ، دون تنفيذ إصلاحات جوهرية .

أسباب اختيار الموضوع:

تسليط الضوء على فترة حكم النظام الليبي (1969 – 2011) والتي امتدت لأكثر من أربعة عقود، والتي تمثل إحدى أهم المراحل في تاريخ ليبيا الحديث، وتأثيرها على مستقبل ليبيا السياسي والاجتماعي. بالإضافة إلى قلة الأبحاث التي تتناول بالتحليل العميق سياسات الإصلاح السياسي في ليبيا خلال فترة حكم القذافي. والحاجة إلى دراسة أكاديمية تربط بين الإصلاح السياسي في ليبيا وأسباب استمرارية النظام وانهياره.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة " منصور عمر الكيخيا" " 2007 "، القذافي وسياسة المتناقضات، مركز الدراسات الليبية. هذا الكتاب، يقدم تحليلاً شاملاً وموضوعياً للسياسة الليبية تحت حكم معمر القذافي، مسلطاً الضوء على التناقضات التي ميزت سياساته. فيعرض جوانب هامة من حياته، وأثر تركيبته النفسية على هذه السياسة. كل ذلك في سياق تاريخي، ابتداء من العصر اليوناني حتى اليوم.

2 – دراسة " صادق حجال" " 2019"، ليبيا وإشكالية بناء الدولة – الأمة: 1951 – 2011. مركز الكتاب الأكاديمي. يتناول هذا الكتاب التحديات التي واجهتها ليبيا في بناء الدولة والأمة منذ الاستقلال وحتى سقوط النظام في 2011، مع التركيز على الأزمات السياسية والاجتماعية. وفي سياق ذلك، حاولت القوى الإقليمية والدولية المنقسمة بدورها والمتنافسة فيما بينها إلى البحث عن نفوذ لها في ليبيا الجديدة المراد بنائها، فحولت تلك المتنافسة ليبيا إلى ميداناً للحروب بالوكالة.

3 – دراسة " مصطفى عمر التير " 2020"، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تناولت الدراسة القبيلة بوصفها فاعلاً اجتماعياً، ثم الحقبة الكولونيا ليه في ليبيا، ثم مرحلة الملكية والحكم المدني، ثم مرحلة الجمهورية والحكم العسكري. والتي فيها يحدث الصراع الاجتماعي بين الحفاظ على السلطة والبحث عن التغييرين الاجتماعي والسياسي. وبدأت سيادة الاستبداد وبناء حوار الخوف بمراحلها المتعددة، وإلغاء القوانين بهدف تفكيك المجتمع والدولة ومؤسساتها، وتنفيذ برنامج للقمع والتدجين بدأ بالطلاب في المدارس الثانوية والجامعات، لينتشر ويعم جميع فئات المجتمع. وبناء منظومة جديدة أطلق عليها " اللجان الثورية " وتنفيذ الاغتيالات وتفجير طائرات ومحلات لهو عامة وغيرها.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

4 – دراسة " مجاهد البوسيفي " 2021 " دولة الخيمة: سيرة سياسة القذافي، منشورات الاختلاف، مكتبة الفرجاني، حي الاندلس، طرابلس. تناولت الدراسة طبيعة العلاقة ما بين النظام القذافي والغرب، ومحاولاً تفكيك أحداث ذلك الزمن وإعادة تركيبها لمحاولة فهمها بمختلف مراحلها وإسقاطاتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

تشترك هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات السابقة في دراسة دور الثروة النفطية، والقبيلة، والأجهزة الأمنية في استمرارية النظام. بينما تتميز هذه الدراسة بدمج تحليل استمرارية النظام وكيفية استخدامه لخطاب الإصلاح السياسي لاستيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، دون تنفيذ إصلاحات جوهرية. مع تقييم لتلك السياسات، بينما ركزت بعض الدراسات السابقة إما على أحد الجانبين أوعلى عوامل أخرى مثل الاقتصاد فقط. لذا، تسعى هذه الدراسة لملء الفجوة بين الدراسات السابقة من خلال تقديم منظور شامل يجمع بين تحليل سياسات الإصلاح، ديناميكيات استمرارية النظام، وأسباب انهياره، مما يمنحها بعداً تحليلياً أكثر شمولية.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور إشكالية الدراسة حول فهم الأسباب التي مكنت النظام الليبي من الاستمرار لفترة طويلة (1969 – 2011) على الرغم من الأزمات السياسية والاجتماعية التي واجهها، والتناقض بين الخطاب الإصلاحي للنظام وتطبيقاته على أرض الواقع. لذا، **تطرح الدراسة السؤال الرئيسي التالي:**

" ما دور الأصلاح السياسي في استمرارية النظام الليبي (1969 – 2011)، وما هي العوامل التي أدت إلى انهياره؟

ومن خلال ذلك تتفرع أسئلة فرعية وهي كالتالي:

1 – كيف استغل النظام الليبي الثروة النفطية لضمان الولاء واستمرارية الحكم؟

2 – كيف وظف النظام الايديولوجيا والخطاب السياسي لتبرير سياساته؟

3 – ما دور القبيلة والمؤسسات الأمنية في دعم استقرار النظام؟

4 – ما دور الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في تصاعد الاحتقان الشعبي.

5 – إلى أي مدى كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية حقيقية أم شكلية، وما علاقتها بمحاولات النظام التكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية؟

فرضية الدراسة:

" إن استمرارية النظام السياسي في ليبيا خلال الفترة من 1969 إلى 2011 كانت نتيجة تفاعل عدة عوامل، من بينها توظيف الثروة النفطية لدعم الولاءات القبلية والسياسية، وتكريس هيمنة الأجهزة الأمنية، مع تقديم إصلاحات سياسية واقتصادية محدودة تستهدف الحفاظ على النظام أكثر من تحقيق إصلاح سياسي حقيقي. ومع ذلك، أدى تراكم الأزمات الاجتماعية والسياسية إلى فشل النظام في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما أسهم في انهياره خلال أحداث 2011. "

بعبارة أخرى، " أسهمت العوامل الايديولوجية والتحصيلية والتوزيعية في تعزيز استمرارية النظام السياسي في ليبيا، مدعومة باستخدام القمع السياسي والتحكم في الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى السياسات الفاشلة، مما جعل النظام هشاً أمام موجة الاحتجاجات الشعبية والضغوط الدولية، مما أدى إلى انهياره في 2011. "

أهمية الدراسة:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

تسهم الدراسة في فهم ديناميكيات استمرارية الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، من خلال تحليل تجربة النظام الليبي كحالة دراسة. بالإضافة إلى تقديم إطاراً تحليلياً لتقييم مدى فعالية الإصلاحات السياسية في تعزيز الشرعية والاستقرار في ظل الأنظمة السلطوية. وأيضاً تلقي الضوء على كيفية توظيف النظام الليبي للأيديولوجيا (النظرية العالمية الثالثة) في ترسيخ سلطته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل التي ساهمت في استمرارية النظام الليبي من عام 1969 حتى 2011، وتقييم سياسات الإصلاح السياسي التي انتهجها النظام، وفهم الأسباب التي أدت إلى انهياره. والأهداف الرئيسية للدراسة تشمل:

1 – تحليل العوامل المؤثرة في استمرارية النظام. كالسيطرة على الموارد الاقتصادية، وتوظيف الثروة النفطية في تعزيز قبضة النظام على السلطة وتوزيع الولاءات. واستخدام الدعاية والاعلام كوسيلة لبناء صورة الزعيم وترويج أيديولوجية النظام. بالإضافة إلى دور القبضة الأمنية والاستخباراتية في قمع المعارضة الوطنية والسيطرة على المجتمع.

2 – فهم تأثير الأيديولوجية والخطاب السياسي في ترسيخ شرعية النظام.

3 – تقييم تأثير السياسات القمعية على شرعية النظام واستقراره.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل لتجربة النظام السياسي الليبي السابق، مما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالأنظمة السياسية الاستبدادية والإصلاحات السياسية في المنطقة العربية.

منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة " الإصلاح السياسي في ليبيا: مقومات استمرارية النظام وقدرته على البقاء (1969 – 2011) منهجية شاملة لتحليل العوامل التي ساهمت في استمرارية النظام الليبي وتقييم سياسات الإصلاح السياسي التي انتهجها. وإجراء مقابلات مع شخصيات سياسية معارضة، ومواطنين عايشوا فترة حكم القذافي.

أولا: المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة التطورات التاريخية والسياسية في ليبيا خلال فترة حكم القذافي (1969–2011). بالإضافة إلى تحليل الأحداث والقرارات السياسية الرئيسية التي أثرت على استمرارية النظام، مثل الانقلابات، السياسات الداخلية، العلاقات الخارجية.

ثانياً: المنهج الوصفي: يهدف هذا المنهج إلى وصف الظواهر السياسية والاجتماعية المرتبطة بالإصلاح السياسي وتحليلها لفهم طبيعة النظام الليبي. وتقييم سياسات الإصلاح السياسي التي أعلنها النظام ومدى تأثيرها على استمراريته، مع التركيز على طبيعة هذه الإصلاحات وما كانت حقيقية أم شكلية.

ثالثاً: المنهج التحليلي: يهدف إلى تقييم سياسات الإصلاح السياسي التي أعلنها النظام ومدى تأثيرها على استمراريته، مع التركيز على طبيعة هذه الإصلاحات، وتحليل الوظيفة التي لعبتها الإصلاحات السياسية في بقاء النظام أو انهياره.

رابعاً: المنهج المقارن: مقارنة سياسات الإصلاح السياسي في ليبيا مع ممارسات أخرى في المنطقة العربية لتحديد الفروقات والتشابهات، مما يساعد في فهم مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار السياسي. والوصول إلى فهم معمق لسياسات الاصلاح في ليبيا خلال فترة النظام السابق وتقييم مدى تأثيرها على استمرارية النظام وقدرته على البقاء.

وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم الاصلاح السياسي والمفاهيم المرتبطة به.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ثانياً: خصائص النظم السياسية العربية.

ثالثاً: القدرات التأثيرية والتوزيعية والتحصيلية المطلوبة للإصلاح السياسي.

رابعاً: توظيف النظام الليبي للقدرات بالشكل الذي يبعده عن الاصلاح السياسي الفعلي.

خامساً: مراحل التكيف مع الضغوط الدولية.

سادساً – الخلاصة. النتائج – التوصيات.

أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المرتبطة به.

مفهوم الاصلاح السياسي political Reform هو أحد المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف محدد في العلوم الاجتماعية، ومن بينها علم السياسة. وفيما يلي سوف تحاول الدراسة الوقوف على أبعاد هذا المفهوم، وربطه بعدد من المفاهيم ذات الصلة به مثل مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم النهضة.

1 – مفهوم الاصلاح السياسي: مفهوم الاصلاح السياسي من المفاهيم التي لا يرد بشأنها تعريفاً محدداً في إطار علم السياسة كما سبق الإشارة. كما لم تورد موسوعة العلوم السياسية تعريفاً محدداً له. " حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى أخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع. إضافة كذلك فإن محاولات الاصلاح السياسي تتعدد وفقاً لتعدد مجالات النظام السياسي. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى اصلاح القيادات، والثقافة السياسية، وتغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع، وتغيير السياسات، واصلاح المؤسسات السياسية [1] .

ومن ثم فإن مفهوم الاصلاح السياسي مفهوم مرن، يمكن الحديث عنه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة. وقد عرفت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر" قضايا الاصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ ". الذي أنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة من 12 –14 مارس 2004م عرفت الاصلاح السياسي على أنه " يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية " [2] .

2 – مفهوم التحول الديمقراطي:

يشير مفهوم التحول الديمقراطي Democratic Transition إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية [3] .

ولعل صعوبة التعامل مع مفهوم التحول الديمقراطي تتمثل في أنه يتضمن عدداً من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة. ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة. ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي. فعلى حين يقسمها "صمويل هنتجتون " إلى ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة التحول Transformation عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحول نحو الديمقراطية. ومرحلة الإحلال Transplacementعندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة. ومرحلة التعزيز

[1] - مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مقدمة تقرير التنمية الشاملة في مصر 1998م، (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية ،1998)، ص ص 10 – 12.

[2] - الأهرام، 15. 3. 2004.

[3] - على الدين هلال، الديمقراطية وهموم الانسان العربي المعاصر، في علي الدين هلال وأخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م) ص ص 10-11.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

Consolidationوتسمى الترسيخ التي تحدث عندها عملية التحول الديمقراطي [4] . من ناحية أخرى فإن " أدونيل وشميتر وهوايتهد " يقسمون المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي إلى مرحلة انهيار وتفكك النظام السلطوي، ومرحلة التحول الليبرالي Liberalizationومرحلة التحول نحو الديمقراطية Democratization ، ومرحلة ترسيخ الديمقراطية Consolidation[5] .

أحد المصاعب التي تواجه عملية التحول الديمقراطي، أنها عملية غير مؤكدة، وقد تحمل مخاطر الارتداد والعودة إلى النظام السلطوي السابق، كما قد تؤدي إلى مواجهات عنيفة واسعة النطاق، وقد تؤدي إلى الفوضى [6] .

3 – مفهوم النهضة:

يكاد يترادف مفهوم الاصلاح مع مفهوم " النهضة " وهو مفهوم حديث، ويشير إلى الاصلاح والتقدم، وهو مفهوم مستخدم في الدراسات الغربية والدراسات العربية، ولم يكن مفهوم النهضة واحداً بل تطور مع الفكر والوعي والاتجاه من مجرد الاصلاح إلى مفهوم التقدم أو التحديث ليشمل مفهوم التحرر والوحدة، إلى اعتبار النهضة حركة مجتمعية تسعى الى اكتساب الحضارة القومية قدراتها على إنتاج المعارف والمهارات في تعامل متكافئ مع الحضارات الأخرى [7] . وفي تعريف النهضة يشير " الجابري " في كتابه إشكاليات الفكر العربي المعاصر. " أن ننهض معناه أن نتمدن، وأن نتمدن معناه أن نواكب عصرنا، أن نساير تطوره وتقدمه. أن نقتبس منجزاته الفكرية والمادية. والتمدن بهذا المعنى عنصراً أساسي من العناصر المحددة لمفهوم النهضة في فكر المثقفين العرب في القرن الماضي. وأعتقد أن هذا التحديد يصدق في جوهره على مفهوم النهضة لدى المثقفين العرب المعاصرين " [8] .

وهناك محدد أخر من محددات الفكر النهضوي العربي وهو ربط النهضة العربية بمقاومة التدخل الأجنبي الذي يمثل الاستعمار أبرز وجوهه. ومن هنا ارتبط التبشير بالنهضة بتوجيه النداء إلى الشرق ليقاوم المحتل الغازي " المستعمر الغربي

وقد تبنى العديد من المثقفين فكرة الدولة الدستورية، التي تقوم بإرادة الأمة، من خلال رؤيتهم العميقة للدولة الحديثة. واكدوا أن التقدم والتمدن لا يكونان في فئة دون أخرى في المجتمع، ولا يكونان في الرجال دون الإناث، فنهوض المجتمع هو نهوض كلي بكل فئاته. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى اهتمام هؤلاء المفكرين بموضوع الاستبداد، وأنه أساس المساوئ التربوية والأخلاقية في الرياء والمداهنة والتظاهر الكاذب ومخادعة النفس والأخرين. تلك التي تتولد عن الاستبداد السياسي، كما تتولد عما هو أخطر من الاستبداد وهو استبداد الجماعة، فالجماعة الحرة تخلق أفراداً أحراراً ، والطريق الحقيقي للحرية هو أن تتحرر الجماعة سلوكاً وفكراً ووجداناً حتى تتمكن من أن تتحرر من مستعبديها [9] .

لعل من العرض السابق لمفهوم الاصلاح والمفاهيم المرتبطة به " التحول الديمقراطي – النهضة " يمكن القول أن مفهومي الاصلاح والنهضة قد يكونا أقرب للتعامل مع الواقع العربي المعاصر. فكلا المفهومين يتسم بالمرونة والشمول ويتيح قدراً أكبر

4 - Samuel Huntington, How Coutries can democratize, Political Science Quanterly, vol ,106, No 4,19911992, p. 583.

5 - Guillermo 0, Donnell, Philip c. Schmitter, and Lawrence Whitehead (Baltimore: The Johns Hopkins university press, 1986) p. 2

6 - Ibid, p. 3.

7 - عبد العزيز الدوري، تعريف المشروع الحضاري وتجاربه وتطوره، في مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص 69.

8 - محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م) ص 102.

9 - محمد جابر الانصاري، تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري في مجموعة مؤلفين نحو مشروع حضاري عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م) ص 332.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من حرية الحركة للنظم السياسية في مرحلة التحول كما أن كلا المفهومين يخلق البيئة المناسبة لعملية التحول الديمقراطية. بعبارة أدق يشير مفهوم الاصلاح وفقاً للاستخدام الشائع، إلى إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي، خصوصاً في مجالات كالحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، وتعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات هذا الاصلاح. وقد يشير إلى دائرة أوسع تتعلق بالمؤسسات أو المجتمع المدني والجماعات المختلفة والتعليم والثقافة، بذلك يكون الاصلاح شاملاً أو متعدد الأبعاد [10] .

يقدم خبراء التنمية الإنسانية في العالم العربي، مفاهيم نابعة من رؤيتهم للتحديات النابعة من الخبرة العربية، كما أضفى هؤلاء الخبراء بعداً هاماً على عمليات التجديد والتنمية والاصلاح وهي الخاصة ببناء القدرات الإنسانية [11] .

وفي أدبيات الاصلاح السياسي تعد عملية بناء القدرات وتوظيفها من الأهمية بمكان، ولبناء القدرات مستويان أحدهما الفردي أو الجزئي Micro، ويقصد به قيام الأفراد والجماعات المكونة للدول بتطوير قدراتها الذاتية، والثاني هو المستوى الكلي Marco حيث تقوم الدولة بتطوير قدراتها أيضاً، ولا يعني ذلك التمييز انفصال المستويين، بل إن أحدهما لا يستغني عن الأخر [12]

وبشكل عام فإن رفع معدلات التنمية الاقتصادية وما يرتبط به من عدالة اجتماعية لابد أن يرافقه تنمية القيم المجتمعية المختلفة مثل زيادة الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من العدالة في توزيع الفرص بين الفئات المجتمعية المختلفة وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية على الأقل.

ثانياً: خصائص النظم السياسية العربية:

بالرغم من تعدد وتباين أنظمة الحكم في الدول العربية ما بين ملكية وجمهورية ونظم تعددية ونظم حزب واحد، ونظم لا تسمح بوجود أحزاب سياسية كالنظام الجماهيري في ليبيا. بالرغم من هذه التباينات إلا أن هناك عدداً من السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية، ولعل أهم هذه السمات ما يلي: [13] .

1 – عدم رسوخ مفهوم الدولة في الكثير من البلاد العربية، فعلى حين أن مفهوم الدولة الحديثة يقوم على المؤسسات. فإن هذا المفهوم يكاد يغيب عن الأنظمة العربية، فالولاء في الغالبية العظمى من البلاد العربية هو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة.

2 – غياب التعددية الحزبية: فالنموذج الغالب في الدول العربية هو سيادة الرأي الواحد، والفكر الواحد، ويمكن تصنيف الدول العربية اعتمادا على مؤشر التعددية السياسية إلى دول تأخذ بنظام تعدد حزبي شكلي وينتهي بها الأمر في الأغلب إلى وجود حزب كبير هو الحزب الذي تسانده السلطة، وهناك دول ترفض الأحزاب السياسية مثل " ليبيا ". والدول العربية على اختلافها تشيع فيها ثقافة الخضوع[14] .

3 – تعاني الدول العربية على اختلافها من أزمة شرعية، وجوهر الشرعية هو قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم. وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة. ومن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شئون المجتمع، وفي تحقيق أهدافه، مما يدعم شرعية النظام ويؤدي إلى تحقيق النظام السياسي والاجتماعي. وقد واجهت

[10] - مصطفى مبخود، قضايا نظرية في مفهوم التحول نحو الديمقراطية في حمدي عبد الرحمن " محرر " التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات (عمان: منشورات جامعة آل البيت 2000) ص 35.
[11] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، برنامج الأمم المتحدة بنيويورك، 2004م، ص 137.
[12] - معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي (الكويت: عالم المعرفة، 1987) ص ص 193- 196.
[13] - خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في الشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م) ص343
[14] - يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م) ص ص 355- 370.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

شرعية هذه النظم العديد من الأزمات، حاولت مواجهتها باستخدام وسائل القمع، أو تضخيم المنجزات، أو إثارة الخوف من وصول معارضة للسلطة، أو افتعال الأزمات الخارجية [15] .

4 – عجز المعارضة العربية عن أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة، فالمجال السياسي مجال نابذ للمعارضة، لا يقدم لها أي إمكانية حقيقية للاشتغال بالسياسة. بالرغم من المعارضة تلعب دوراً هاماً في صون الحياة السياسية من الاضطراب، ومدها بأسباب الاستقرار. ولا تتمثل أزمة المعارضة في الدول العربية في وجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية القائمة فقط، ولكن أيضاً عدم وجود مشروع سياسي تستند إليه، وفي هذا الإطار فإن النظم السياسية العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية عندما تسمح لبعض القوى المعارضة بتكوين الأحزاب والحركات السياسية تكون حريصة على ان تكون المعارضة غير فاعلة وتستخدم في سبيل ذلك كل الوسائل بما فيها تزوير الانتخابات [16] .

ثالثاً: القدرات التأثيرية والتوزيعية والتحصيلية:

تعد التنمية عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولتحقيق أهداف التنمية، يحتاج المجتمع إلى تطوير مجموعة من القدرات الأساسية التي تمكنه من استثمار موارده بفاعلية وخلق بيئة تضمن التقدم المستدام. تأتي القدرات الايديولوجية والتوزيعية والتحصيلية في مقدمة هذه القدرات، حيث تشكل كل منها جانباً مهماً في تعزيز التنمية. والبداية ستكون على النحو التالي:

1 – القدرات التأثيرية " الايديولوجية ": عندما تواجه بعض الأنظمة ضعفاً في قدراتها التوزيعية " أي عدم قدرتها على توفير الموارد والخدمات بشكل كاف " والتحصيلية " أي قدرتها على جمع الموارد أو التمويل اللازم "، قد تلجأ إلى الاعتماد على القدرات الأيديولوجية أو الفكرية لتعويض هذا القصور. تستخدم الأنظمة في هذه الحالة الرموز والشعارات والأفكار الأيديولوجية لحشد التأييد الشعبي، وتحفيز الولاء بين المواطنين، وخلق شعور بالانتماء والتضامن. هذا الأسلوب يسمح للنظام بتجاوز ضعف الأداء المادي عبر تحفيز دعم الجماهير بناءً على المشاعر والقيم المشتركة، مما يسهم في تحقيق استقرار نسبي حتى وإن كانت الخدمات والموارد لا تلبي الاحتياجات الفعلية بشكل كامل.

وهي القدرة على الابتكار والتواصل الفكري والإبداعي، وتعني أيضاً تطوير الأفكار والنماذج التي تعزز الفهم والتعبير الثقافي والعلمي. فهذه القدرات تشمل مجموعة من المنتجات التاريخية والأيديولوجية والإدراكية، التي تشمل تبني أفكار وقيم محددة " مثل الوطنية، الدين، الهوية التاريخية " حيث تسعى الأنظمة إلى ترسيخها لدى المجتمع، مما يخلق إحساساً بأن التضحية من أجل الجماعة أو الأمة لها قيمة تفوق المكاسب الفردية بهذه الطريقة يتولد لدى الأفراد شعور بالولاء والانتماء، فيصبحون أكثر استعداداً لتحمل المصاعب. التي أبدعتها علاقة النظام السياسي بالجماهير الشعبية، والتي غالباً ما ترتبط بلحظات نضالية خاضها النظام وقاد خلالها الجماهير وحقق انتصارات أصبحت لها معاني مشتركة بين النظام والجماهير، فعندما يشار إلى هذه اللحظات تثور ذاكرة المواطن وتحيي لديه مشاعر يبني عليها النظام أحلامه واستراتيجياته لتعويض النقص المادي.

[15] - أنظر: سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م) ص 135.

[16] - أنظر كل من:
- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق، مرجع سابق، ص 343.
- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص ص 182- 184.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ويستخدم النظام حهازه الأيديولوجي من أجل غرس هذه المدركات، كالتعليم والإعلام والمؤسسة الدينية كلها أدوات في الجهاز الأيديولوجي للدولة، تساعد النظام على خلق وتطوير ودعم قدراته الفكرية [17] .

هذه الأدوات، وإن كانت قد تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على استقرار النظام لفترة معينة، إلا أن نجاحها يعتمد على قدرة النظام على إدارة هذه الرموز والايديولوجيات بحذر وفعالية. فأسس شرعية الدولة والنظام غالباً ما تتحول إلى ثقافة سياسية للجماهير بما فيها النخبة، لذلك هناك إجماع حول معنى الرموز المستخدمة لتعبئة التأييد، ولتعويض الفجوة التي قد توجد في القدرات التحصيلية والتوزيعية، فأسس الشرعية النظم السياسية، لاسيما النظم السياسية الليبرالية، هي غالباً ما تكون عقداً اجتماعياً يحتوي قيماً، أجمع المواطنون على محوريتها، وناضلوا في سبيل الحفاظ عليها. وتشكل هذه القيم في النهاية إدراكات ومفاهيم وتوجهات النظام، وتعد منبعاً للرموز التي يستخدمها النظام [18] .

أما إذا كان النظام في حالة انتقال من طبيعة سلطوية أو شمولية إلى طبيعة أخرى، فالأرجح أن يحدث تحول في أسس شرعية النظام، ويرتبط بذلك ويترتب عليه في نفس الوقت تغير في الأوزان النسبية لتلك الأسس أو يؤدي ذلك إلى شيء من عدم الاستقرار واهتزاز في الثقافة السياسية. وبناءً عليه لابد وأن تتغير معاني والأوزان النسبية للرموز التي يستخدمها النظام والمؤسسات المرتبطة بهذه الرموز.

2 – **القدرات التوزيعية:** تشير إلى قدرة المجتمع على توزيع الموارد والمنافع بشكل عادل ومنصف، مما يسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ويحقق توازناً يدعم الاستقرار والتنمية. كما ترتبط القدرة التوزيعية بأليات توزيع مخرجات النظام السياسي على القوى الاجتماعية التي تساند وتؤيد ذلك النظام ولا يقتصر التوزيع هنا على العوائد الإيجابية " قيمية ومادية " ، بل تمتد كذلك إلى أعباء التنمية ، فنمط توزيع القيم " الدخل والثروة والمكانة والقوة " في المجتمع له أثر قوي على الاصلاح في حد ذاته ، ولعل النمو الاقتصادي الذي يرتبط بتركيز كل ذلك في فئة قليلة ومحددة هو أحد أسباب عدم الاستقرار، لاسيما في ضوء سياق عالمي يتسم بانفتاح أسواق رأس المال ، ويقلل من فرص تركيز الثروة والقوة في يد عدد قليل [19].

وتشمل هذه القدرات التخطيط الاقتصادي، إدارة سلاسل التوريد، التوزيع العادل للبنية التحتية والخدمات العامة، وضمان وصول الجميع إلى الموارد المتاحة مثل الطاقة، المياه، التعليم، الرعاية الصحية، وتهدف إلى تحقيق كفاءة عالية في تخصيص الموارد بما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لقد أصبح متداولاً وشائعاً في أدبيات الاصلاح، أنه يصعب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومطرد في المجتمعات التي يشتد فيها الاستقطاب الاجتماعي نتيجة لانتشار الفقر، خاصة بمعني قصور القدرات البشرية:

" ومن ثم تدهور الإنتاجية والبطالة وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة والقوة، بل إن عدالة التوزيع تذكر كثيراً باعتبارها من أسباب نجاح تجربة النمو الاقتصادي في شرق أسيا. وعلى هذا فإن افتقار توزيع الدخل والثروة إلى العدالة يلحق الضرر بفرص اكتساب المعرفة عبر إهدار فرص النمو الاقتصادي المرتفع " [20] .

ويربط البعض في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بين سوء توزيع الدخل والثروة من جانب، وحرمان الغالبية من القدرات البشرية من جانب أُخر، خاصة المشاركة السياسية الفعالة التي تعني أن يشارك المواطنون بفاعلية في صنع القرار

17- Cindy R. Jebb, The Fight for Legitimacy: Liberal Democracy Versus Terrorism. paper presented at The Mnnual Conference of The International Studies Association, Portland Oregon , March 2003 .p 154
18- Cindy R. Jebb, op cit. p. 155.
19 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، برنامج الأمم المتحدة بنيويورك، 2004، 137.
20 - المرجع السابق، ص 137.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

والتأثير في السياسات العامة والتغيير الاجتماعي، نتيجة للترابط المتزايد بين الثروة والقوة السياسية في البلدان العربية. ويضيفون إلى ذلك:

" كما يعني سوء توزيع الدخل والثروة من جانب أخر تقليص فرص الفقراء في انتشال أنفسهم من الفقر عبر اكتساب القدرات البشرية في مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت. ويعني هذا المأزق المجتمعي على وجه الخصوص ضعف بناء رأس المال البشري، وهو أحد أهم المتطلبات منظومة المعرفة " [21] . إذن القدرة التوزيعية إحدى مكونات النظام السياسي ومؤشراتها ترتبط بأدائه في مجالات متنوعة من الفاعلية، ولذلك سنقوم بدراستها في الحالة الليبية للتعرف على مدى قدرة النظام السياسي الليبي على مقاومة ضغوط الاصلاح الداخلية والدولية.

3 – القدرات التحصيلية: هي القدرة على استغلال الموارد الطبيعية أو البشرية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لاستمرار النظام السياسي. ولعل في ذلك منطق هام مرتبط بشرعية النظام السياسي، فالنظام تقاس شرعيته أحيانا بقدراته على جمع الضرائب بشكل طوعي من المواطنين، وكلما زادت قدراته في جمع الضرائب كلما كان ذلك مؤشراً على زيادة شرعيته [22].

ولا يقتصر الأمر على جمع الضرائب، بل واستخراج الموارد الأخرى اللازمة للتنمية سواء من داخل حدودها أو من خارجها، ففي بعض الأحيان تحصل الدولة على مواردها نتيجة لعلاقاتها الدولية. وفي ظل هذه الظروف تستخدم النظم مواقعها الاستراتيجية أحياناً، أو أزمات دولية معينة للحصول على موارد مالية أو سياسية. إن الاصلاح هو مهمة أساسية لا يمكن أن يتم إنجازها إلا إذا تمت من خلال مشاركة الجميع، وليس أن تكون مقصورة على الحكومة أو أية قوة سياسية منفردة. ولايمكن لنظام سياسي أن يستمر دون توافر قدرة تحصيلية مناسبة لتطور الحجم الديموغرافي، وكلما تنوعت الخصائص النوعية " الثقافية – التعليمية – الصحية "، كلما زادت المطالب التي يجب على النظام أن يشبعها، ولذلك تعد قدرة النظام على استخراج موارد وقيم تسمح له بإشباع هذه المطالب من الأهمية بمكان، وتعد الفجوة بين القدرات التحصيلية وتطور الخصائص الديموغرافية من المؤشرات المهمة التي تعكس تحديات داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي. عندما تتزايد الخصائص الديموغرافية، كارتفاع نسبة الشباب أو تزايد الكثافة السكانية، يصبح من الضروري أن تترافق هذه الزيادة مع قدرات اقتصادية وتحصيلية تعزز الإنتاج وتلبي احتياجات السكان المتزايدة. إذا لم يتمكن النظام من تطوير قدراته الإنتاجية والتحصيلية بما يتناسب مع التغيرات السكانية، فإن ذلك يؤدي إلى إشكاليات عديدة مثل ارتفاع معدلات البطالة، زيادة الفقر، وضغط أكبر على الخدمات العامة، مما قد يؤدي إلى تزايد الاستياء الاجتماعي والتحديات الاقتصادية.

رابعاً: واقعية هذه القدرات في النظام السياسي الليبي:

تمثل القدرات الإبداعية الثلاث في هذه الدراسة مؤشرات على فعالية النظام السياسي الليبي. وسيتم التعرف على واقعية هذه القدرات عبر التطور الذي يمر به النظام، لاسيما وأن هذا النظام قد شهد تغيراً في سياسته، مع الإبقاء على قيادته. وهي كالتالي:

1 – القدرات التأثيرية(الايديولوجية) للنظام: النظام الليبي كان يعتمد على الكتاب الأخضر كمرجعية فكرية وسياسية، حيث قدم صيغة مزجت بين الأفكار العلمانية والدينية ضمن إطار فلسفي فريد، حيث حاول الكتاب الأخضر خلق نموذج خاص

[21], - المرجع السابق ، ص 138.

22 - Fareed Zakaria: The Future of Freed0m: Illiberal Democracy at Home and Abroad (New York: W.W. Noton and Company ,2003) p .104.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

يبتعد عن الأيديولوجيات التقليدية مثل الرأسمالية والشيوعية، مع الاحتفاظ بجوانب رمزية ودينية تلائم الهوية الثقافية الليبية. الصيغة الفريدة في الكتاب الأخضر تكمن في محاولته تقديم نهج بديل يجمع بين التقاليد المحلية والتطلعات العالمية. ومع ذلك، واجه هذا النظام انتقادات بسبب التطبيق العملي الذي غالباً ما اصطدم بواقع السلطة المطلقة والتناقضات في الخطاب. وركز على فكرة الديمقراطية المباشرة عبر مؤتمرات شعبية، مما يجعله نموذجاً مميزاً حاول الدمج بين الروح الدينية والحداثة العلمانية. وحاول استثمار الدين كعامل لتوحيد المجتمع. إلا ان الدراسة ستقتصر على المصادر الدينية التراثية.

عندما نقرأ الكتاب الأخضر نجده يشير بوضوح إلى الشريعة والعرف والتقاليد باعتبارها مصادر طبيعية للهوية والشرعية:

" الدين احتواء للعرف، والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب. إن الدين المحتوي للعرف تأكيد للقانون الطبيعي. إن الشرائع اللادينية اللاعرفية، هي ابتداع من إنسان ضد إنسان أخر، وهي بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين " [23] . لكن رغم تسليمه بأهمية الدين كمصدر للقيم والقدرات التأثيرية الأيديولوجية، إلا أنه يعترف في موضع أخر بموقف سلبي من دور الدين في الحياة الاجتماعية:

" وليس هناك منافس للعامل الاجتماعي في التأثير على وحدة الجماعة الواحدة إلا العامل الديني الذي قد يقسم الجماعة القومية، والذي قد يوحد جماعات ذات قوميات مختلفة. بيد أن العامل الاجتماعي هو الذي يتغلب في النهاية. هكذا حدث في كل العصور تاريخياً، لكل قوم دين. إن ذلك هو الانسجام. ولكن واقعياً هناك اختلافا وهو سبب حقيقي للنزاع وعدم استقرار حياة الشعوب في مختلف العصور أيضاً " [24] .

إلا أن هذا الموقف السلبي سرعان ما يخضع للحل عندما يذكر الكتاب الأخضر: " وليس من حل إلا الانسجام مع القاعدة الطبيعية التي هي لكل أمة دين حتى ينطبق العامل الاجتماعي مع العامل الديني فيحصل الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتقوى وتنمو نمواً سليماً " [25] .

حيث تم تفعيل حالة الاستيعاب الأيديولوجي الديني في سيطرة الدولة على هيأة الأوقاف وجمعية الدعوة الإسلامية، فكلتا المؤسستان واقعتان تحت سيطرة النظام. وترسل الخطب في كثير من الأحيان مكتوبة من هيأة الأوقاف إلى أئمة المساجد. وقد تم تفعيل الأوقاف وجمعية الدعوة بشكل قوي وفعال مكن النظام – إلى جانب أدوات أخرى – من استئصال قوى الاسلام السياسي من المجتمع الليبي، كما تحرض المواطنين على ممارسة دورهم في المؤتمرات الشعبية، وتصعيد من يصلح من القيادات. كما تقوم جمعية الدعوة بدور هام كأداة ايديولوجية للنظام في أفريقيا لتعبئة التأييد الافريقي في مواجهة الأزمات الدولية التي يتعرض لها النظام الليبي.

بالإضافة إلى ذلك، كان للعادات والأعراف العشائرية دور في دعم شرعية النظام، فالقبيلة فاعل أساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الليبية. وتم الحديث فيما سبق عن دورها في توزيع القيم المادية، وهنا سيتم الحديث عنها كونها مصدراً للقيم الرمزية. وعند النظر إلى النموذج الغالب للدولة الليبية نجد القوى الاجتماعية الفاعلة فيها هي القبيلة. لقد ترتب على التكوين العصبوي للدولة الليبية عدة نتائج خطيرة بعضها متعلق بممارسة السلطة – أفعال القمع والضبط والرقابة، وبعضها متعلق بولاء القبيلة، وأخرى متعلقة بهشاشة الدولة في مواجهة المؤثرات الخارجية. هذه الصفات جميعها تشكل عائقاً أمام تكوين

[23] - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 60.
[24] - المرجع السابق، ص 123.
[25] - المرجع السابق، ص 124.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

دولة ديمقراطية[26] . فقائد الثورة معمر القذافي نجده يوظف مفردات تقليدية في كثير من خطبه، بالإضافة إلى حرصه على ارتداء الملابس التقليدية، كما يستضيف قادة الدول في خيمة بدوية. وفي بعض الاحيان قد يلجأ النظام إلى مصادر حداثية في بناء وتوظيف القدرات الايديولوجية. ومن الأهمية بمكان يمكننا القول بأن المصادر التراثية / الدينية لها دور هام خاصة إذا مزجناها بالطابع القبلي للبناء الديموغرافي الليبي.

فالدولة أصبحت تدار عن طريق القائد السياسي بذات الطريقة التي يدير بها شيخ القبيلة قبيلته، وممارسة الحكم وفق مبدأ الأبوية (Paternalism) أو الأبوية الجديدة (New Paternalism) في بعدها السياسي. وبذلك أصبحت القبيلة تقود الدولة، والقبيلة غالباً ما تتحالف مع الدين إذا ضعف دور الدولة التحديثي. ولعل فترة الحصار التي تعرضت له ليبيا قد أدى إلى زيادة اللحمة بين القبيلة والدين الرسمي الذي تسيطر عليه الدولة. بالإضافة إلى كاريزمية العقيد معمر القذافي في داخل المجتمع الليبي، والتي تستند في جوهرها إلى عناصر تقليدية / حداثية في آن واحد.

أما فيما يتعلق بمصادر التنشئة لاستيعاب الأيديولوجي الكامل للمواطن، يتضح من خلال سيطرة الدولة على مؤسسات التعليم والاعلام لفترة طويلة من الزمن قد أنتج مواطناً له مواصفات تساعد على استمرارية حالة التوحد مع النظام رغم قصور الأداء التحصيلي والتوزيعي. إن انتشار صور الزعيم الليبي معمر القذافي في كافة أرجاء ليبيا، يجعل المواطن على صلة مستمرة بأفكاره، وقد يصل أحياناً إلى حالة التشبع.

إن تسييس التعليم وتحويله إلى تلقين وتنشئة على أفكار وقيم النظام في ظل غياب التعليم الأكاديمي الموضعي، وفي ظل غياب المنافسة الايديولوجية وحرية المعلومات، كل ذلك يساعد النظام على قولبة المواطن أيديولوجياً، فعندما تكتب شعارات الدولة والفكر المسيطر على جدران الشوارع والجامعات والمدارس، وداخل قاعات المدارس وعلى أوراق المكاتبات الرسمية، وفي الكتب التي تدرس للطلبة في مختلف مراحل التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي يصبح المواطن في حالة استيعاب إيديولوجي رسمي مستمر. فمن السهل على الباحث في علم السياسة أن يجد مؤشرات على عملية تسييس التعليم، فهناك مادة اسمها الفكر الجماهيري موجودة في كافة الأقسام العلمية لمرحلة البكالوريوس سواء في الطب والاقتصاد والفلسفة وعلم النفس والعلوم والهندسة، ومحتوى هذه المادة هو النظرية العالمية الثالثة " الكتاب الأخضر "، وعندما يحاول أحد مناقشته بشكل موضوعي علمي يتحول الأمر إلى قضية أمن دولة. خصوصاً إذا تم تفسير النقد أو التساؤلات على أنها تهديد لشرعية النظام واستقراره.

ومن أسباب تحول النقاشات العلمية إلى قضايا أمن دولة ما يلي: [27]

1 – الربط بين الأيديولوجية وشرعية النظام: عندما تكون الأيديولوجية، مثل النظرية العالمية الثالثة، جزءًا أساسياً من شرعية النظام، فإن أي نقد لها يعتبر تهديداً مباشراً للنظام نفسه، وليس مجرد نقاش فكري.

2 – غياب ثقافة الحوار: في الأنظمة التي لا تشجع على التعددية الفكرية أو حرية التعبير، يُنظر إلى النقاشات العلمية كوسيلة للطعن في النظام بدلاً من اعتبارها وسيلة لتحسينه.

3 – الشخصنة: في بعض الأحيان، يتم التعامل مع أي نقد للأفكار الرسمية على أنه هجوم على رموز الدولة أو القادة، مما يعقد إمكانية النقاش الموضوعي.

وتأثير ذلك على العملية العلمية والأكاديمية يتضح في قمع الحرية الفكرية، حيث يتحول الأكاديميون والطلاب إلى تكرار الأفكار الرسمية دون تحليل، خوفاً من العواقب. أيضاً إضعاف جودة البحث العلمي، عندما يمنع النقد، تتوقف العملية التطويرية

[26] - صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي " العصبة والسلطة والغرب "، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص41.
32- Frank, A.G. Latin America: Underdevelopment Revolution. New York: Monthly review Press,1969.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

للأفكار، وهذا يساعد على انتشار الرقابة الذاتية التي يخشى الأفراد فيها التعبير عن آرائهم بحرية، مما يؤدي إلى إحباط الابتكار الفكري. في نهاية الأمر، المجتمعات التي تفسح المجال للنقاش العلمي والموضوعي تحقق تطوراً فكرياً ثقافياً أكثر استدامة.

إلا أن قبضة النظام الليبي على التعليم الأساسي والجامعي والإعلام قد أعطى لإيديولوجية النظرية العالمية الثالثة دوراً هاماً واحتكارياً في تشكيل عقلية المواطن والحصول على ولاءه. بالإضافة إلى توظيف مسألة الوحدة العربية في القدرات الايديولوجية للنظام. ولعل النظرة للمخاطر الخارجية التي ظلت تحكم عمل النظام لفترة طويلة حتى عام 2004، بأنه لا صوت يعلو على صوت المعركة مع العدو الصهيوني، وفقاً لمفردات النظام، وتمت تنشئة أجيال عديدة على ذلك. فوفقاً لبعض المثقفين الليبيين، إن المسألة الفلسطينية هي إحدى مصادر شرعية النظام الليبي، ويتم استخدامها وتوظيفها في مناهج التعليم، ومن خلالها يتم صرف الانتباه احياناً عن الأزمات الداخلية. وتحولت تلك العلاقة الصراعية مع اسرائيل والولايات المتحدة، إلى حالة من العداء لكل ما تمثله إسرائيل والولايات المتحدة من قيم، فالمثقفون الليبيون يتخذون موقف العداء المطلق للديمقراطية الليبرالية التمثيلية، بل يعتبرونها نوع من الديكتاتورية. ولعل مراجعة بعض المقالات في جرائد الشمس والزحف الأخضر وغيرها يؤكد لنا ذلك.[28]

إن حالة العداء للديمقراطية التمثيلية لدى النظام الليبي تظهر في عدة مقولات منها التمثيل تدجيل، والحزبية تعد إجهاض للديمقراطية، ومن تحزب خان. وثمة اعتقاد بامتلاك الجماهيرية لنظام سياسي هو تجسيد فعلي للديمقراطية الحقيقية الشعبية المباشرة. وهناك من يعتقد بأن نظرية الطريق الثالث التي نادى بها بيل كلينتون وتوني بلير هي نسخة طبق الأصل من أفكار وأراء ورؤى الكتاب الاخضر.[29]. فالاعتقاد السائد لدى العديد من المثقفين الليبيين أن حقبة القذافي تمثل فترة مميزة، إذ ينظر إليها على أنها زمن منح فيه المواطنون دوراً رياديا في ممارسة سلطاتهم. فهم يرون أن المواطن الليبي يتمتع بحرية مطلقة تجعله مؤهلاً للاضطلاع بمهمة إنقاذ العالم. لأنه حر طليق:

" الشرف كل الشرف معقود بألوية الليبيين والليبيات، بهذا الشعب العظيم الذي خاطب البشير فيهم لحظة الفلق بعد أن صلى لرب الخلق ليكون فجر الجماهير، وتكون لحظة الاكتمال...والإنسان الجماهيري كيوم خلقه الأول طاهر كالماء الطهور، مقدساً كالأرض – الصعيد الطيب، فمن ليبيا يأتي دائماً الجديد " [30] . ترتبط حالة الاستيعاب الأيديولوجي التي يعيشها المواطن الليبي بقدرة ملحوظة في التكيف لدى النظام، الأمر الذي يفسر لنا استمرارية النظام الليبي لفترات طويلة نسبياً، باستخدام وعود الإصلاح كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي.

2– القدرات التحصيلية للنظام: تمثل القدرات التحصيلية في النظام السياسي الليبي تكريس دور الدولة في السيطرة على موارد الدولة وتوجيهها نحو التنمية، فالتخطيط المركزي وضعف دور القطاع الخاص سمتان محوريتان للنظام السياسي الليبي. فمنذ أن تولي العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا طبقاً للمذهب الاقتصادي الاشتراكي، لم يحدث استثناء أو تغيير لذلك إلا منذ انتهاء أزمة لوكربي، حيث بدأ النظام في إفساح المجال أمام دور القطاع الخاص، وأضفى ذلك مرونة في القدرات التحصيلية. فالدولة في ليبيا لها دور هام في تحصيل القيم المادية والموارد النفطية وغيرها، كل هذا يعطي للدولة والنظام السياسي الليبي قدرات عالية جداً، تسمح بحالة من حالات الاستقلال عن المجتمع " الأفراد "، وتجعل المجتمع " الأفراد " في حالة من الاعتماد

[28] - عبد الله عثمان، منظومة الليبرالية الديمقراطية، مجلة المؤتمر، العدد السابع عشر، يونيو-يوليو، 2003، ص 68
[29] - فوزي أحمد التيم، وعطا صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثاني (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1426م)، ص30.
[30] - إبراهيم الغويل، نظرات في الديمقراطية واشتراكية الشركاء ومستقبل الإنسانية، طرابلس، د.ن 1370ور، ص 45.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

على النظام بشكل مطلق، ويعطي كذلك إحساساً بالأمان للمواطن الليبي الذي يشعر أنه " في ظل توافر النفط " آمن على قوت يومه ومستقبل أبنائه.

أيضاً في ظل علاقة الدولة والنظام السياسي الليبي مع النظام الدولي، تلعب القدرات التحصيلية وتحديداً الموارد النفطية دور هام في تشكيل وتحديد جوهر هذه العلاقة، فمن خلال ذلك استطاع النظام إدارة أزمة لوكربي، وسال لعاب القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، أمام الإغراءات النفطية الليبية، وفي أعقاب رفع الحصار تبنى النظام الليبي سياسة خارجية جديدة وإصلاحات سياسية، شكلت بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الدولية [31] .

وتسعى الدولة والنظام السياسي الليبي إلى استخدام القدرات النفطية لتحسين وضعها ومكانتها في القارة الأفريقية، ويساعده ذلك على كسر الحصار الدولي، فالقادة الأفارقة هم اللذين كسروا الحصار بقراراتهم الجريئة، وهبطت أول طائرة في ليبيا وعلى متنها قادة أفارقة. لذلك حاولت الدولة والنظام السياسي الليبي توظيف القدرات النفطية في تحسين دورها في النظام الدولي. ولعل مبادرتها لاستضافة كأس العالم للعام 2010 والدليل على جذب الشركات الاستثمارية الدولية وإعطاءها مشاريع ضخمة. بالرغم من كل ذلك، فإن المواطن الليبي يشعر بأزمة اقتصاد. فالنظام الليبي يمتلك موارد نفطية تعطيه قدرات تحصيلية عالية على المستويين الداخلي والدولي، مما يجعله أكثر استقراراً واستقلالاً بشكل لا يعرضه للتغيير وللضغوط الخاصة بعملية الأصلاح السياسي. فهل يرجع ذلك إلى القدرات التوزيعية؟

3– القدرات التوزيعية للنظام:

عند تناول القدرات التوزيعية للنظام الليبي، نجد أنفسنا أمام فلسفة ترتكز على الفكر الاشتراكي، مع الاعتماد على أدوات تقليدية لتوزيع الثروة، والذي أتضح في الوثيقة الخضراء الكبرى، إلا أنه من الواضح أن القبيلة لها دور في توزيع القيم إلى جانب الدولة والنظام السياسي. حيث تذكر الوثيقة الخضراء: " واهتداء منه بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والقبيلة والحزب، من أجل إقامة مجتمع الأحرار المتساوي في السلطة والثروة والسلاح [32] .

وتسعى الفلسفة الاشتراكية التي يتبناها النظام السياسي الليبي نحو تعظيم دور العمل في عملية الإنتاج والتوزيع. وتعتبر العامل شريكا في الإنتاج والإدارة ، وتتم توزيع القيم بناءً على مقولة شركاء لا اجراء ، وتنادي بغياب الاستغلال في العلاقات الاقتصادية : " إن ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين ، أو مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفي لإشباع حاجة أولئك الناس في اليوم ، ولكل فرد أن يدخر من ذلك المقدار ما يريد ، أي له أن يستهلك ما يشاء ويدخر ما يشاء من حصته ، وهكذا فالذي يستخدم حرفة ليكسب ثروة أكثر من إشباع حاجاته هو معتدي على حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي المخزن المذكور " [33] . فالتوزيع هنا مرتبط بتقديم حاجة الإنسان فقط دون زيادة أو نقصان، ويشجع الفكر السائد على الادخار، ويقلص من النزعة الاستهلاكية، ويلاحظ على التطبيق ما يلي: [34]

أ – إن الحصار الاقتصادي الذي مر به المجتمع الليبي أثر بشكل كبير على قدرات توزيع الموارد والخدمات. أدت هذه الضغوط الاقتصادية إلى تأكل فعالية الأنظمة التوزيعية، مما جعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السكان بشكل كامل. نتيجة

[31] - تقرير التنمية العربية للعام 2003، برنامج الأمم المتحدة بنيويورك، 2004، ص 125.
[32] - الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1988)، بدون مؤلف، ص 4.
[33] - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ص 104.
[34] - زينب البشاري، السلطة القضائية في الجماهيرية الليبية، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس للباحثين الشباب، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية 8-9، مارس 1998م، ص 12.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

لذلك، واجهت القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل نقصاً كبيراً في الموارد والتجهيزات، ما أدي إلى تدني مستوى الخدمة وتفاقم الصعوبات الاقتصادي والاجتماعية. ولكن وجود القبيلة قد يساهم في تحقيق نوع من الضبط الاجتماعي خارج الأطر الرسمية حيث تمثل القبيلة " سلطة معنوية" تعمل على حل النزاعات والالتزام بالعادات والقيم المشتركة. ومع ذلك، قد يكون هناك تحديات في التوفيق بين هذه البنى التقليدية وبنى الدولة الحديثة، خاصة إذا تعارضت مصالح القبيلة مع مصلحة العامة أو أثرت في تحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق أوسع.

فالقبيلة تعد إحدى الأليات الرئيسية التي يعتمد عليها الأفراد في المجتمع الليبي للحصول على الموارد المادية والسلطة السياسية. فالنظام القبلي يمثل شبكة اجتماعية قوية توفر دعماً اقتصادياً وسياسياً لأفرادها، ما يمنحهم فرصاً أكبر للوصول إلى موارد معينة أو لتحقيق مصالح محددة. تؤدي القبيلة أيضاً دوراً بارزاً في توجيه العملية السياسية، إذ أن العلاقات والتحالفات القبلية تؤثر في اتخاذ القرارات السياسية وفي توزيع المناصب. وتعمل على تهيئة مناخ يعزز التأثيرات القبلية في مختلف الجوانب، سواء عبر توفير الحماية أو الوساطة في حل النزاعات، أو التأثير على القرارات السياسية بما يخدم مصلحة أفراد القبيلة.

ب – تلعب الدولة دوراً حيوياً في توزيع القيم المادية لضمان تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، يشمل هذا الدور توفير الدعم للسلع الأساسية، كالغذاء، الوقود، والطاقة، لضمان توفرها بأسعار معقولة للجميع، خاصة للفئات ذات الدخل المحدود، ويتم هذا من خلال الجمعيات الاستهلاكية التي ينتمي إليها جميع المواطنين. وحتى عندما سعت الدولة إلى تقليص الدعم، عرض الموضوع على المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعبي العام في مارس لعام 2004 م. وتم رفضه وأصروا على استمرار الدعم، إلا أنه لم يكن مثلما كان من قبل. ففي عام 2004 تم أيضاً تخفيض حجم الضرائب المفروضة على المواطن الليبي سواء الشهرية أو السنوية، حيث تم رفع حد الإعفاء من ضريبة الدخل السنوي إلى مستوى أعلى من السابق، مما زاد من الدخل المتاح للمواطن الليبي. ومن الجدير بالذكر أن الدولة الليبية تؤخر أحياناً صرف الرواتب الشهرية للمواطنين والمقيمين الأجانب. ومع ذلك، لا يؤدي هذا التأخير إلى زعزعة الاستقرار السياسي. في دول أخرى، قد يتسبب تأخير الرواتب في اندلاع احتجاجات شعبية، لكن يبدو أن الليبيين قد اعتادوا على ذلك، خاصة وأنهم تعرضوا لحصار لمدة طويلة من الزمن تقلصت فيها القدرات التوزيعية للنظام.

التحالفات بين النظام الليبي وأغلب القبائل الكبرى المنتشرة في أنحاء الدولة تعتبر من أهم ركائز التماسك السياسي والاستقرار الوطني. تسهم هذه التحالفات في دعم الاستقرار السياسي من خلال بناء شبكة من العلاقات التي تعزز التعاون والتماسك المجتمعي، إلى جانب تعزيز الانتماء الوطني. ويتم توزيع المناصب الحكومية والإدارية بين أطراف هذا التحالف بشكل يضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف الفئات الاجتماعية، مع الحفاظ على معيار الكفاءة والخبرة كركيزة أساسية في عملية توزيع المناصب، لضمان حسن الأداء وتطوير مؤسسات الدولة [35] .

ج – تقدم الحكومة مبادرات لتوفير بعض السلع الكمالية، مثل السيارات، بأسعار ميسرة وبأقساط مريحة على فترات طويلة لفئات معينة من المجتمع، مثل كبار الشخصيات أو المسؤولين أو رجال القضاء والنيابة. تهدف هذه الخطط إلى تسهيل اقتناء هذه السلع للأشخاص المؤثرين، وتعد إحدى أدوات الدولة لدعم فئات محددة من المجتمع، ولكنها تثير تساؤلات حول العدالة والمساواة في الوصول إلى مثل هذه السلع، خصوصاً إذا كانت هذه الامتيازات غير متاحة للجميع. ويعد ذلك تجسيداً لما قاله

[35] = المرجع السابق، ص 12.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الكتاب الأخضر بخصوص إعطاء الأفراد الذين يؤدون خدمات عامة– وهم موالين للنظام السياسي القائم – نصيب من هذه السلع الكمالية.

رابعاً: مراحل التكيف مع الضغوط الدولية:

التكيف هو عملية حيوية للدول والمنظمات لمواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية الدولية. يمكن أن يكون هذا التكيف ضرورة سياسية، اقتصادية، أو استراتيجية لضمان الاستقرار والسيادة. أما تكيف النظام الليبي السابق، بقيادة معمر القذافي، مع مطالب الاصلاح السياسي الدولية كان عملية معقدة ومتناقضة، حيث حاول النظام الموازنة بين التمسك بأيديولوجيته السياسية المتمثلة في " النظرية العالمية الثالثة " والحفاظ على شرعيته في الداخل، وبين استيعاب الضغوط الدولية لتجنب العزلة والعقوبات. لذا سنحدد مراحل تكيف النظام الليبي مع الإصلاحات السياسية الدولية في التالي:

1 – مرحلة العزلة والمواجهة (1980–1999):

في هذه المرحلة الممتدة تورطت ليبيا في قضايا إرهابية، مثل مقتل الشرطية البريطانية " إيفون فليتشر " وقعت الحادثة في 17 أبريل 1984 عندما أطلقت النار من داخل السفارة الليبية في لندن أثناء مظاهرة سلمية أمام السفارة. تسببت هذه الواقعة في أزمة دبلوماسية كبيرة بين بريطاني وليبيا. وأيضاً حادثة تفجير ملهى" لا بيل " الليلي في برلين الغربية في 5 أبريل 1986. أسفر التفجير عن مقتل ثلاثة أشخاص من بينهم أمريكيان، وإصابة أكثر من 200 شخص. وجهت الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى النظام الليبي، وردت بشن غارات جوية على ليبيا في 15 أبريل 1986. وحادثة تفجير لوكربي. وهي واحدة من أبرز الحوادث الإرهابية في القرن العشرين، والتي أثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية، وخاصة بين ليبيا والدول الغربية. وقعت الحادثة في 21 ديسمبر 1988م، عندما انفجرت طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة بان أميركانا "Pan Am" في الجو فوق بلدة لوكربي في اسكتلندا. أسفرت الحادثة عن مقتل 270 شخصاً، منهم 259 كانوا على متن الطائرة و11 شخصاً على الأرض. وهذه الحوادث كانت جزءاً من التوترات السياسية الكبيرة بين ليبيا والدول الغربية في الثمانينيات من القرن الماضي.

أثرت حادثة لوكربي بشكل كبير على النظام الليبي وعززت عزلته الدولية، حيث أضرت العقوبات بشدة بالاقتصاد الليبي، خاصة قطاع النفط، وحظر الأسلحة وتجميد الأصول الليبية. وتسببت في انقسام داخلي حول جدوى سياسات القذافي ومواجهاته مع الغرب. بالإضافة إلى اتهامات أخرى بدعم حركات التحرر والجماعات المسلحة دولياً. وكل هذه السياسات المتطرفة التي رفضت الخضوع للأطر الدولية التقليدية، حيث رفض القذافي أي مطالب للإصلاح السياسي بحجة أن النظام الجماهيري القائم يُعد النموذج المثالي للديمقراطية المباشرة، وفق " الكتاب الأخضر ". وهذه العزلة السياسية والاقتصادية أجبرته على تقديم تنازلات لتحسين العلاقات مع الغرب. [36]

2 – مرحلة الانفتاح الجزئي (1999– 2003):

هذه المرحلة تمثل تحولاً استراتيجياً في سياسات النظام الليبي، إذ جاءت كنتيجة مباشرة للضغوط الدولية الناتجة عن عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة بسبب قضايا مثل حادثة لوكربي كما سبق ذكره. حاول النظام التكيف مع هذه الضغوط عبر اتخاذ خطوات محسوبة لتحسين علاقاته الدولية مع الحفاظ على سيطرته الداخلية. تزايدت الضغوط الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن اسباب الانفتاح الجزئي ما يلي:

36 -Vandewalle, D. A History of Modern Libya. Cambridge Universyty Press,2006.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

أ – العزلة الدولية: العقوبات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الأمم المتحدة في أوائل التسعينيات أضرت بالاقتصاد الليبي بشكل كبير، لاسيما قطاع النفط الذي يُعد المصدر الرئيسي للدخل.

ب – تأثير قضية لوكربي: أزمة لوكربي كانت مفتاحاً للضغوط الغربية على ليبيا، مما دفع النظام إلى تقديم تنازلات مثل تسليم المتهمين ودفع تعويضات.

ج – النظام الدولي الجديد: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت الخارطة الدولية وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى، مما دفع النظام إلى التكيف مع التوازنات الجديدة.

د – ضغوط الإصلاح الاقتصادي: الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الاقتصاد المتضرر بفعل العقوبات.

أما فيما يتعلق بخطوات الانفتاح الجزئي يمكن تحديدها في النقاط التالية: [37]

أ – تسليم المتهمين في قضية لوكربي 1999، حيث وافق النظام على تسليم عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة لمحكمة دولية، مما شكل خطوة كبيرة نحو إنهاء العزلة الدولية.

ب – دفع التعويضات في عام 2003م، دفع النظام الليبي 2.7 مليار دولار كتعويضات لعائلات ضحايا لوكربي، وهو ما اعتبر خطوة تصالحية مهمة مع الغرب.

ج – التخلي عن برامج اسلحة الدمار الشامل 2003، أعلن القذافي في خطوة مفاجئة التخلي عن برامج تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، مما أدى إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

د – إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والدول الغربية تدريجياً، بما في ذلك الولايات الأمريكية التي أزالت أسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب في 2006.

هـ – إصلاحات اقتصادية محدودة، سمح النظام لبعض الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع النفط والغاز وشهدت البلاد بعض محاولات التخصيص في قطاعات معينة ومن نتائج الانفتاح الجزئي الإيجابية: رفع العقوبات الدولية جزئياً، ما أعاد تدفق الاستثمارات الأجنبية. تحسن الاقتصاد، حيث بدأ قطاع النفط بالتعافي وارتفعت عائدات الدولة. تقوية العلاقات مع الغرب، ساهم الانفتاح في تحسين صورة ليبيا دولياً. زيادة الاستقرار الداخلي مؤقتاً خفف من الاحتقان الشعبي تجاه العزلة الدولية.

ومن نتائج الانفتاح الجزئي السلبية:

*غياب الإصلاح السياسي، لم يقدم النظام الليبي أي تنازلات في مجال الحريات أو حقوق الإنسان، مما حافظ على التوترات الداخلية.

* تهميش المعارضة، استغل النظام هذا الانفتاح لتعزيز قبضته الأمنية وقمع أي أصوات معارضة.

* انتقائية الإصلاحات، ركزت الاصلاحات على تحسين العلاقات الخارجية دون تطوير فعلي للداخل الليبي.

حاول النظام الحفاظ على شرعيته عبر تحسين الاقتصاد مع تجاهل الإصلاحات السياسية، أي إصلاح سياسي كان يُنظر إليه من قبل النظام كتهديد مباشر لبنيته السلطوية. حيث كان الانفتاح مدفوعاً بالحاجة لتخفيف الضغط الدولي وليس رؤية إصلاحية حقيقية. انتهت مرحلة الانفتاح الجزئي مع تصاعد المطالب الدولية والمحلية للإصلاح السياسي الشامل. واندلاع ثورة 17 فبراير 2011 كشف حدود هذه الإصلاحات وأكد أنها لم تكن كافية لمعالجة التحديات العميقة التي واجهتها ليبيا.

3 – مرحلة الإصلاحات الاقتصادية دون السياسية (2003 – 2010):

[37] - تقارير الأمم المتحدة بشأن العقوبات على ليبيا (1992-2003).
- تحقيقات البي بي سي حول حادثة لوكربي (BBC Reports on Lockerbie Bombing)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

في هذه المرحلة شهدت تركيز النظام الليبي على إجراء تغييرات اقتصادية لتخفيف الأزمات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تجاهل مطالب الإصلاح السياسي. جاءت هذه المرحلة بعد رفع العقوبات الدولية تدريجياً نتيجة التنازلات الليبية، وأدى ذلك إلى فتح الفرصة أمام ليبيا لإعادة بناء اقتصادها وإصلاح قطاع النفط، وسعي النظام إلى فتح الاقتصاد الليبي أمام الشركات الأجنبية، خاصة قطاع النفط والبنية التحتية، وذلك لتهدئة الشعب، مع الإبقاء على نظامه السلطوي وقمع أي مطالب للتغيير السياسي.

ومن ملامح الإصلاحات الاقتصادية، خصخصة جزئية في قطاعات الخدمات والبنية التحتية، وفتح قطاع النفط أمام الاستثمارات الأجنبية، مما أدي إلى عودة شركات النفط الكبرى مثل BPوExxonMobil، بالإضافة إلى إنشاء مناطق اقتصادية حرة لتشجيع التجارة، وإنشاء مشاريع بنية تحتية كبرى مثل الطرق والمطارات والموانئ. إلا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية كانت محدودة جداً، بسبب الفساد وسوء الإدارة، وغياب المؤسسات الاقتصادية المستقلة، وتجاهل القطاعات غير النفطية. وقد سبب غياب الإصلاحات السياسية تعزيز القبضة السلطوية، وقمع المعارضة والاعلام، ورفض الانتخابات.

4 – مرحلة الاضطراب وسقوط النظام (2011):

في عام 2011، شهدت ليبيا مرحلة اضطراب كبيرة أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود. ففي 15 فبراير 2011 انطلقت احتجاجات شعبية في بنغازي، تنديداً بالفساد وانتهاكات حقوق الانسان، متأثرة بموجة " الربيع العربي " في المنطقة. في 17 فبراير 2011 توسعت المظاهرات لتشمل مدناً أخرى، مطالبة بإسقاط النظام، مما أدى الى اندلاع مواجهات مسلحة بين قوات النظام والمعارضة. تشكلت مجموعات معارضة مسلحة تحت قيادة " المجلس الوطني الانتقالي " الذي أصبح الممثل السياسي للمعارضة. وفي مارس 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1973، الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين. وقادت قوات حلف شمال الأطلسي " الناتو " عمليات جوية ضد مواقع النظام دعماً للمعارضة. وفي أغسطس 2011، دخلت قوات المعارضة العاصمة طرابلس دون مقاومة تذكر، واحتفل في الساحة الخضراء " ميدان الشهداء " بنهاية حكم القذافي. وفي 20 اكتوبر 2011، قتل معمر القذافي في مسقط رأسه مدينة سرت خلال اشتباكات مع قوات المعارضة، مما أنهى نظامه رسمياً. بعد سقوط القذافي، دخلت ليبيا في مرحلة انتقالية مضطربة، حيث تنافست مجموعات مسلحة على السلطة، مما أدي إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

5 – مرحلة تفكيك السرديات المزيفة وإعادة بناء العقل الديمقراطي (ما بعد 2011):

السرديات المزيفة هي مجموعة من الأفكار والتصورات التي تبدو صحيحة ظاهرياً لكنها في الواقع تقف عقبة أمام التغيير والتقدم. ومن أبرز هذه السرديات في ليبيا ما يلي: [38]

أ – سردية القبيلة كبديل عن الدولة، هذه الفكرة تكرس الولاء للعشيرة بدلاً من مؤسسات الدولة.

ب – سردية أن التغيير مستحيل دون تدخل خارجي، وهي تعزز الاتكالية بدلاً من دفع الليبيين إلى تحقيق التغيير والمصالحة بأنفسهم.

ج – سردية الاستقرار أولاً، ثم الديمقراطية لاحقاً، وتأجيل التحول الديمقراطي بحجة الحاجة إلى الاستقرار قبل أي إصلاح سياسي.

[38] - العلاقات المدنية – العسكرية في حالات عدم الاستقرار، (2023)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (s3.eu-central- 1.amazonaws.com)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

د – سردية الهوية النقية التي تستبعد التنوع الثقافي والعرقي في ليبيا وتؤدي إلى صراعات داخلية بدلاً من الاعتراف بالتعددية كعامل قوة.

أما فيما يتعلق بتأثير هذه السرديات على التحول الديمقراطي يتضح لنا أنها، تعيق التداول السلمي للسلطة، تضعف الثقافة السياسية عبر نشر قيم الخضوع بدلاً من النقد والمساءلة، تعرقل بناء مؤسسات قوية لأن الولاءات تكون لجهات قبلية أو شخصية وليس للقانون والدستور.

اما فيما يتعلق بتفكيك هذه السرديات أنها تتم على عدة مسارات وهي كالتالي:

1 – عبر التعليم والإعلام: إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها، تطوير اعلام وطني مستقل، يعمل على كشف الجذور التاريخية لهذه السرديات.

2 – عبر إعادة قراءة التاريخ: من خلال تفكيك الروايات الرسمية التي تخدم مصالح سياسية ضيقة، والاعتراف بالأخطاء التاريخية والاستفادة منها في المستقبل، وهو إعادة قراءة وتحليل التاريخ من زوايا مختلفة، بعيداً عن الروايات الرسمية أو السرديات المهيمنة التي قد تكون مشوهة أو منحازة وهذا لا يعني اختلاق تاريخ جديد، بل التنقيب في الأحداث والوثائق والوقائع لكشف حقائق مغيبة، وإعطاء صوت للفئات والمجموعات التي تم تهميشها في السرديات التقليدية. [39]

3– عبر إصلاح المنظومة القيمية: وذلك بترسيخ قيم الحرية والمواطنة، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، وتجاوز عقلية "الضحية" التي تبرر الفشل، واستبدالها بثقافة المبادرة والابتكار.

ايضا تحقيق التوازن بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، حيث أن المؤسسة العسكرية يمكنها أن تكون حكماً فوقياً، يتدخل لتوجيه المسار الديموقراطي عند الحاجة. وتشجيع الحوار بين الجيش والمجتمع المدني لبناء رؤية وطنية مشتركة حول الأمن والديمقراطية. لأنه لا يمكن إقصاء المؤسسة العسكرية من معادلة التحول الديمقراطي، لطالما لعبت المؤسسة العسكرية دوراً مركزياً في السياسة الليبية، في مراحل الاضطراب السياسي في ظل الدعوات إلى التحول الديمقراطي. لذا، يتم عقد اجتماعي جديد يضمن دوراً وطنياً للمؤسسة العسكرية في التحول الديمقراطي، فغياب التوازن أدى في الماضي إلى الفوضى وعدم الاستقرار. لذلك، فإن التحول الديمقراطي لن يكون مستداماً إلا من خلال عقد اجتماعي جديد يحدد دور المؤسسة العسكرية بشكل واضح، بحيث تكون حامية للدولة والضامن الأساسي للسيادة الوطنية وحماية البلاد من التهديدات الداخلية والخارجية. حتى في أكثر الدول ديمقراطية وسلماً مثل سويسرا والسويد وكندا، هناك جيوش محترفة تعمل وفق ضوابط مدنية وقانونية. وفي بعض الدول الأخرى، لعبت المؤسسة العسكرية دوراً حاسماً في منع انهيار الدولة أو دخولها في صراعات داخلية حادة، مثل الحالة المصرية، حيث تدخل الجيش في 2013 لإنهاء حكم جماعة الإخوان المسلمين، بعد احتجاجات شعبية واسعة رفضت استمرار الإسلام السياسي في السلطة. رغم اختلاف السياقات، إلا أن هناك تشابه بين المؤسستين الليبية والمصرية فكل منهما تدخل لحماية دولته في لحظة فارقة عندما تعرضت وحدة الدولة واستقرارها إلى أزمة كبرى وخطر جسيم، وليس من أجل التسلط. إن رفض وجود المؤسسة العسكرية يعني القبول بحالة ضعف الدولة وتفككها وانتشار الفوضى، وسيطرت المليشيات والجماعات المسلحة، وتحول البلاد إلى ساحة نفوذ لقوى إقليمية ودولية.

[39] - صناعة الأخبار الكاذبة ولولب الحصار المعلوماتي (2018)، مركز الجزيرة للدراسات. (studies. aljazeera.net)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الخلاصة: النتائج – التوصيات.

اولاً: الخلاصة:

تعرض النظام الليبي لحالة من الحصار لمدة طويلة، مما يعني وجود حالة صراع مع البيئة الدولية، وهو الأمر الذي أوجد قدراً من الحاجة إلى التكيف مع تطورات تلك البيئة لاسيما في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001 م. فاستجابة النظام الليبي للضغوط الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والتحول الديمقراطي، تنبي عن قدرة عالية في التكيف مع الضغوط الدولية النابعة من النظام الدولي وقوى المعارضة الليبية في الخارج، والتي تسعى لاستغلال الفرصة لإحداث تحول في الداخل، مستغلة اهتمام النظام الدولي بقضية حقوق الانسان. والمعروف أن رؤية النظام الدولي لحقوق الانسان " كما تعرضها تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الانسان الأمريكية " سلبية. ولدى المنظمات الدولية والمعارضة الليبية، سجلات مليئة بالحالات الخاصة بانتهاك حقوق الانسان. استجاب النظام الليبي لهذه الضغوط بإعلان تخليه عن أسلحة الدمار الشامل، وفتح المنشأت الليبية النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعاون أيضاً مع بريطانيا لمكافحة عنف الجيش الأيرلندي. وأرسل معداته النووية إلى الولايات المتحدة، وعندما فعل ذلك لقي ردود فعل إيجابية من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة، بل أكثر من ذلك، فلقد زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ليبيا في أبريل 2004، مما يعني انتهاء حالة العداء مع الغرب ايديولوجياً وسياسياً.

ووفقاً لذلك، فقد تم الإعلان عن انضمام ليبيا للمعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب، وطلب القذافي من اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية التعاون مع منظمة العفو الدولية وإلغاء القوانين الاستثنائية، كما أعتذر بشكل غير مباشر عما حدث في الماضي. (الأخ قائد الثورة أعلن أنه صدرت تشريعات في فترة مبكرة من قيام الثورة في ليبيا كانت عقابية أو إجرائية تطلبتها تلك الفترة، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تتطلب إعادة النظر فيها حيث أن وقتها مضى).[40]

وفي الافتتاحية الخاصة بصحيفة الزحف الأخضر التي يكتبها أمين التحرير د. رجب ودبوس أوضح أن اللجان الثورية طهرت النظام من الفساد والرشوة، وكانت أداة للوحدة وعلى المستوى العالمي. (وعالمياً فإن حركة اللجان الثورية، أكدت للعالم أجمع أنها حركة السلام العالمي للجماهير، وأداة الثورة الثقافية العالمية ومواجهة الإرهاب).[41]

وهذا يبين ما مدى المرونة في العلاقة مع النظام الدولي، وتحويل علاقة العداء إلى علاقة تعايش سلمي واعتماد المصلحة أساس للعلاقات الدولية بدلاً من الأيديولوجية، فالأجيال الجديدة، لديها استعداد لتقبل التحول في العلاقة مع الغرب، هذا يعكس تغيراً ملحوظاً في الديناميكيات الثقافية والسياسية بين الأجيال، الأجيال الجديدة غالباً ما تكون أكثر انفتاحاً على التفاعل مع الغرب، ليس فقط نتيجة التغيرات التكنولوجية، ولكن أيضاً بسبب التغيرات في أنماط التفكير والقيم المجتمعية، ما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في القدرات الايديولوجية. المسألة ليست مجرد تقبل العلاقة مع الغرب، بل كيفية صياغتها بطريقة تحفظ

[40] - مهدي أمبيرش، خطابات من الريف في عرس الجماهير، الزحف الأخضر، 3 من ربيع الأول الموافق 22 الطير 1372 و.ر،2004، ص 3.
[41] - الزحف الأخضر، 3 من ربيع الأول، المرجع السابق.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

المصالح والقيم، وتستفيد من نقاط القوة في كلا الجانبين. الأجيال الجديدة تحتاج إلى خطاب أيديولوجي متوازن يجمع بين الانفتاح والثبات على الأسس الأخلاقية والثقافية.

ثانياً: النتائج:

1 – إن معضلة التفاعل بين الإصلاح السياسي بضغوطه الداخلية والخارجية من جانب وقدرات النظام الليبي هي معضلة التحول الديمقراطي في الدول العربية.

2 – إن الاستمرارية في القيادة وفي التنظيم قد مكنت النظام الليبي من التلكؤ أو التهرب من الأصلاح السياسي، حيث منح درجة عالية من الثبات والاستمرارية. وفي مقابل ذلك، ضعف مؤسسات المجتمع المدني وخضوعها المطلق للنظام، وهذا بدوره أضعف من الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح السياسي.

3 – التحول والتغير في النظام الدولي قد حرم النظام الليبي من الدعم السوفيتي ووضعه في قائمة الدول المارقة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير نظامها. وبدأت تلك الضغوط تؤتي ثمارها، فأستجاب النظام لتغيير بعض المؤسسات مثل محكمة الشعب، وكذلك الانضمام إلى الاتفاقيات الخاصة بالتعذيب، تمثل كلها استجابة محدودة لتلك الضغوط.

4 – إن مقاومة الإصلاح السياسي في النظام الليبي، يعني استمرارية القيادة والفكر الجماهيري، في مقابل ضعف الثقافة السياسية المشاركة، وانتشار اللامبالاة السياسية وتصاعد قوة الفساد السياسي والإداري، وزيادة قدرات النظام على محاربة الضغوط الإصلاحية الخارجية.

5 – عجز النظام عن معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية العميقة، الذي أدى بدوره إلى تفاقم الاحتقان الداخلي وانفجار الأوضاع في 2011، مما أنهى حكم القذافي.

ثالثاً: التوصيات:

1 – إنشاء نظام سياسي يعكس إرادة جميع الأطراف الليبية من خلال حوار وطني شامل. بالإضافة إلى كتابة دستور يضمن الحريات، والمساواة، والفصل بين السلطات.

2 – تعزيز الامن والاستقرار وذلك من خلال القوات المسلحة الليبية والأجهزة الأمنية التي تمثل جميع الليبيين بدون تمييز قبلي أو جهوي، ميثاقها الالتزام للوطن فقط، ومحاربة الارهاب.

3 – إصلاح مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء، لضمان الاستقلالية والعدالة. وتطوير مؤسسات خدمية تلبي احتياجات المواطنين بشكل فعال.

4 – إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي لضمان شرعية الحكومة المنتخبة. تعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء. توعية المجتمع بأهمية الوحدة الوطنية ونبذ العنف.

5 – تنويع الاقتصاد، أي تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي في المشاريع التنموية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

6 – تفكيك السرديات المزيفة، والعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة وذلك من خلال تعزيز الوعي العام بالسياقات التاريخية والتجارب المقارنة. خاصة حول دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي.

قائمة المراجع:

اولاً: الكتب:

1 – إبراهيم الغويل، نظرات في الديمقراطية واشتراكية الشركاء ومستقبل الانسانية، طرابلس، د.ن،1370.

2 – ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

3 – خلدون حسن، الدولة التسلطية في الشرق العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991).

4 – سعد الدين، ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في مجموعة باحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

5 – صالح السنوسي، إشكالية المجتمع العربي" العصبة والسلطة والغرب"(القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011).

6 – صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة–الامة: 1951 – 2011، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2019).

7 – علي الدين هلال، الديمقراطية وهموم الانسان العربي المعاصر، في علي الدين هلال واخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1983).

8 – عبدالعزيز الدوري، تعريف المشروع الحضاري وتجاربه وتطوره، في مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

9 – فوزي أحمد تيم، عطا صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثاني، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر،1426).

10 – محمد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

11 – محمد جابر الانصاري، تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري، في مجموعة مؤلفين، نحو مشروع حضاري عربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1990).

12 – مصطفى مبخود، قضايا نظرية في مفهوم التحول نحو الديمقراطية، في حمدي عبد الرحمن "محرر"، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، (عمان، منشورات جامعة آل البيت، 2000).

13 – معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، (الكويت، عالم المعرفة، 1987).

14 – معمر القذافي، الكتاب الاخضر.

15 – منصور الكيخيا، القذافي وسياسة المتناقضات، (بيروت، مركز الدراسات الليبية،2007).

16 – مصطفى عمر التير، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020).

17 – مجاهد البوسيفي، دولة الخيمة: سيرة سياسية للقذافي، (طرابلس، دار الاختلاف،2021).

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

18 – يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

ثانياً: الدوريات والصحف:

1 – عبدالله عثمان، منظومة الليبرالية الديمقراطية، مجلة المؤتمر، العدد 17، يونيو– يوليو، 2003.

مهدي امبيرش، خطابات من الريف في عرس الجماهير، الزحف الاخضر،3 ربيع الاول– 22 الطير، 2004.

ثالثاً: التقارير والوثائق:

1 – تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، برنامج الامم المتحدة، نيويورك، 2004.

2 – تقرير الامم المتحدة بشأن العقوبات على ليبيا، (1992 – 2003).

3 – صناعة الاخبار الكاذبة ولولب الحصار المعلوماتي، مركز الجزيرة للدراسات،2018.

4 – مقدمة تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة،1998.

5 – تحقيقات البي بي سي حول حادثة لوكربي (BBC Reports on Lockerbie Bombing)

6 – العلاقات المدنية – العسكرية في رحالات عدم الاستقرار، مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية،2023.

7 – الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر،1988).

ثالثاً: المؤتمرات:

1 – زينب البشاري، السلطة القضائية في الجماهيرية الليبية، بحث مقدم الى المؤتمر السادس للباحثين الشباب، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،8 – 9 مارس،1998.

رابعاً: المراجع الانجليزية:

1- Cindy R. Jebb, The Fight for Legitimacy: Liberal Democracy Versus Terrorism. paper presented at The Mnnual Conference of The International Studies Association, Portland Oregon, March 2003

2 - Fareed Zakaria: The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (New York: W.W. Noton and Company ,2003)

3 - Guillermo O, Donnell, Philip C. Schmitter, and Lawrence Whitehead, Baltimore. The Johs Hopkins University press, 1986.

4 - Samuel Huntington, How Countries con democratize, Political Science Quanterly, vol. 106, No. 4 ,1991-1992.

5- Vandewalle, D. A History of Modern Libya. Cambridge Universyty Press,2006.